Document: EB 2008/95/R.5
Agenda: 5(a)(i)
Date: 10 November 2008
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثالثة والخمسين

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والتسعون

روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Luciano Lavizzari

مدير مكتب التقييم

رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصيات الواردة في تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثالثة والخمسين.

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثالثة والخمسين

1- يغطي هذا التقرير المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها الثالثة والخمسين المنعقدة في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2008. وقد تضمن جدول أعمال الدورة نقطتين للنقاش هما: (أ) التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق التي أخضعت للتقييم في 2007؛ (ب) برنامج الثلاث سنوات للعمل الجاري لدى مكتب التقييم (2009–2011) وميزانية المكتب لعام 2009.

2- وحضر الاجتماع جميع أعضاء اللجنة (بلجيكا وألمانيا وإندونيسيا ومالي والمكسيك والسويد وسويسرا) ما عدا الهند[1] ونيجيريا، وتولت إندونيسيا رئاسة الاجتماع. كما حضر مراقبون عن الدانمرك وفرنسا وغواتيمالا وهولندا. وشارك في اللجنة مساعد الرئيس، لدائرة إدارة البرامج، ومدير مكتب التقييم وغيرهما من موظفي الصندوق.

التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

3- عرض مكتب التقييم أمام لجنة التقييم التقرير السنوي السادس عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، للنظر فيه. ولاحظت اللجنة، في جملة أمور أخرى، أن الصندوق هو أحد المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف القليلة التي تصدر تقريراً موحداً سنوياً من هذا النوع، وهو تقرير يبين أداء العمليات التي يدعمِّها الصندوق، إضافة إلى أداء الصندوق نفسه وأداء الحكومات المقترضة منه. كما يبرز التقرير السنوي الدروس المستفادة والمسائل المنهجية التي تستحق أن توليها الإدارة اهتمامها.

4- وأحاطت اللجنة علما بقبول الإدارة للنتائج والتوصيات الواردة في الوثيقة. وقد وافقت الإدارة على التقدير القائل بالحاجة إلى مزيد من التحسن في تعزيز كفاءة عمليات الصندوق. ومن المتوقع أن يؤدي الانتقال إلى الإشراف المباشر ودعم التنفيذ ، وتعزيز الحضور القطري، واللجوء إلى تعزيز الجودة وضمانها بصورة أشد صرامة وأكثر منهجية، إلى تحقق مزيد من الكفاءة في هذا المجال.

5- وشكر أعضاء اللجنة مكتب التقييم على الوثيقة الممتازة التي قدمها، وهنأوا الصندوق على ما عكسه التقرير من تحسن في الأداء. وناقشت اللجنة المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسن، من ذلك مثلا مجالات الكفاءة، والاستدامة، ودخول الأسواق، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. كما أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود المبذولة لإبراز أسباب الأداء الجيد وأسباب الأداء الأقل مقبولية، سواء بسواء، واقترحت أن تخصص الإصدارات القادمة من التقرير جانباً أكبر لعرض الأسباب الكامنة خلف مختلف مستويات الأداء.

6- كما ناقشت اللجنة مسألة تحديد المعايير. فمن حيث تحديد المعايير داخليا لنتائج أقاليم عمل الصندوق الجغرافية الخمس، طلبت اللجنة إلى مكتب التقييم أن يقدِّم في المستقبل بيانات جميع المعايير الواردة في التقرير السنوي مفصَّلة حسب الأقاليم الخمسة، وذلك بدلا عن مقارنة النتائج باستخدام واحد من المعايير فحسب (أي الإنجاز العام للمشروع). واعترفت اللجنة بالتحديات التي تواجه عملية تحديد المعايير في

[1] لم يتمكن العضو الممثل للهند من الحضور بسبب تعارض الاجتماع مع اجتماع آخر منظَّم في اليوم نفسه للهيئات الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. غير أن هذا العضو أرسل تعليقاته الخطية، وقد وزعت هذه التعليقات على أعضاء اللجنة.

عمليات الصندوق وفي عمليات المنظمات الإنمائية الأخرى، نظرا لأن قلةً من المنظمات الأخرى تتيح للجمهور بيانات عن أدائها وأثرها. واعتبرت اللجنة أن الصندوق يستحق الثناء لسياسة النشر التطلعية الشفافة التي ينتهجها في هذا الصدد.

7- واعتبرت اللجنة أن محدودية العمل التحليلي في الصندوق وضعف قدرته في هذا المجال عائقا في وجه فعاليته الإنمائية عموما. على أنها سلَّمت بأن الصندوق قد لا يكون في وضع يمكنه من تطوير كافة ما يلزم من مهارات، وأنه قد يفتقر إلى الموارد التي تمكِّنه من إجراء أعمال تحليلية واسعة النطاق. وعلى هذا، فقد أوصت اللجنة الصندوق بأن يستكشف إمكانية الاستفادة من قدرات المؤسسات الأخرى مستخدما ما بناه من شراكات معها.

8- وأعربت اللجنة عن تقديرها لما تضمنه التقرير السنوي لهذا العام من جزأين مخصصين لموضوعات التعلّم، وبالتحديد السياق القطري ونظم الرصد والتقييم على مستوى المشروعات. أما بالنسبة للسياق القطري، وفق ما لاحظه التقرير، فقد شددت اللجنة على أهمية إتباع الصندوق لنهج متمايز في تصميم المشروعات والبرامج وتنفيذها، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل والدول الهشة. فهاتان المجموعتان من البلدان لديهما احتياجات وتوقعات متباينة من الصندوق. وأما بالنسبة للرصد والتقييم، في جملة موضوعات أخرى، فقد شدَّدت اللجنة على الحاجة إلى قيام الصندوق بتعزيز قدرات معينة على الرصد والتقييم.

9- ودعت اللجنة المجلس إلى الموافقة على التوصيات الواردة في الفقرة 142 من التقرير السنوي. وهي توصيات تدعو إلى تضمين التقرير السنوي لعام 2009 مناقشة متعمقة لاثنين من موضوعات التعلم هما: (1) دخول الأسواق؛ (2) إدارة البيئة والموارد الطبيعية. وإضافة لذلك، دعت اللجنة المجلس إلى الموافقة على موضوعي التعلم المقترحين لعام 2010، وهما: (1) رأس المال الاجتماعي والتمكين؛ (2) المؤسسات والسياسات.

10- وأخيراً، أعربت اللجنة عن تقديرها لإدراج التقرير السنوي للمناقشة في الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2008.

برنامج الثلاث سنوات للعمل الجاري لدى مكتب التقييم وميزانية المكتب لعام 2009

11- عرض مكتب التقييم برنامج الثلاث سنوات لعمله الجاري (2009–2011) وميزانيته لعام 2009. وعلى العموم، وجدت اللجنة أن الاقتراح مناسب من حيث الأولويات وبرنامج العمل والميزانية.

12- على أن اللجنة أبدت بعض القلق إزاء الزيادة في الميزانية المقترحة بالمقارنة بالاستعراض المسبق الذي كان قد قدِّم في دورة سبتمبر/أيلول. وبعد تفسير مفصَّل قدَّمه المكتب، أقرَّت اللجنة الأسباب التي منعت الزيادة المقترحة في الموارد من أن تظهر كاملة في وثيقة الاستعراض المسبق المقدَّمة في سبتمبر/أيلول. والأسباب هذه، عموما، هي كالتالي: (1) كانت اللجنة قد طلبت إلى المكتب، في أبريل/نيسان 2008، أن يعرض الخطوط العامة لاقتراحٍ سيقدَّم إلى اللجنة/المجلس في سبتمبر/أيلول حول التدابير التي يمكن استحداثها لتعزيز فعالية المكتب ونوعية عمله، وكذلك ما تقوم به لجنة التقييم من رقابة ورصد؛ (2) وقد ناقشت اللجنة/المجلس في سبتمبر/أيلول عرض الخطوط العامة المطلوب وتم الاتفاق على التدابير

المتكررة وغير المتكررة التي اقترح المكتب استحداثها، وهي من قبيل الأخذ بإطار لقياس النتائج خاص بالمكتب، والقيام بصورة منتظمة بعمليات داخلية لاستعراض الأقران ضمن المكتب لجميع عمليات التقييم، وغير ذلك؛ (3) وفي سبتمبر/أيلول طلبت اللجنة/المجلس من المكتب أن يقدِّر الآثار البشرية والمالية التي ستتمخض عنها التدابير الرامية إلى تعزيز فعاليته. وخلاصة الأمر أن اللجنة، استنادا إلى هذه الاعتبارات، أعطت موافقتها العامة على مستوى الموارد المقترح لعام 2009، مما يعتبر أساسيا لتنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج العمل في حينها.

13- وناقشت اللجنة النهج المتبَّع في استعراض الأقران الخارجيين للمكتب في 2009، والذي سيشمل استعراضا لسياسة التقييم في الصندوق، بالإضافة إلى تقييم مكتب التقييم. ووافقت اللجنة على اقتراح المكتب الداعي إلى قيام مجموعة التعاون المعنية بالتقييم بإجراء استعراض الأقران، كما أعربت عن ارتياحها لنطاق الاستعراض المقترح.

14- وناقشت اللجنة أولويات التقييمات المؤسسية التي سيضطلع بها مكتب التقييم خلال السنوات القادمة، وما يزمع حاليا القيام بها منها. وأوصت اللجنة بأن يوافق المجلس التنفيذي على ما يلي:

- الاضطلاع بتقييم النُهج التي يتبعها الصندوق والجهود التي يبذلها لتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في 2010، مع القيام ببعض الأعمال التحضيرية للتقييم بنهاية 2009. وسيقتضي ذلك إرجاء الإدارة لتقديم تقريرها عن المساواة بين الجنسين في الصندوق حتى 2011، أي بعد انتهاء التقييم، مما يمكِّن من تنقيح السياسة المتبعة في هذا المجال بالاستفادة من نتائج التقييم، وهو ما يتماشى مع أسلوب العمل الذي اتفق عليه أعضاء المجلس التنفيذي باعتباره الممارسة المفضَّلة.
- الاضطلاع بتقييم استراتيجية تنمية القطاع الخاص وشراكاته في 2011.
- إلغاء تقييم سياسة الصندوق بشأن النُهج القطاعية، مما يمكِّن مكتب التقييم من القيام بتقييم المساواة بين الجنسين في 2010 وبتقييم استراتيجية تنمية القطاع الخاص وشراكاته في 2011.

15- وأعربت اللجنة عن تقديرها لاقتراح إشراك مكتب التقييم في تنمية قدرات التقييم، غير أنها طلبت من المكتب تزويدها بمعلومات إضافية حول منهجه العام وأن يركز على تنمية قدرات التقييم في العام القادم. وفي هذا الصدد، قررت أن يدرج المكتب ملحقا عن هذا الموضوع في تقريره الختامي الذي سيقدَّم إلى المجلس للنظر فيه في ديسمبر/كانون الأول 2008.

16- وتدعو اللجنة المجلس التنفيذي إلى الموافقة على برنامج عمل مكتب التقييم للفترة 2009-2011 كما توصي مجلس المحافظين بالموافقة على ميزانية المكتب لعام 2009، على أساس ما يلي: (1) يعيد المكتب النظر في الحاجة إلى محلل بحوث إضافي بنهاية 2009؛ (2) يخصَّص اعتماد لمرة واحدة، يدرج تحت بند التكلفة، في ميزانية 2009، للاضطلاع باستعراض الأقران الخارجيين لمكتب التقييم؛ (3) يضع المكتب سقفاً أعلى لميزانيته السنوية، يحدِّد بنحو 0.9 في المائة من برنامج عمل الصندوق. وسيعاد النظر في جدوى هذا السقف عند وضع ميزانية الصندوق لعام 2012، مما يتيح فترة تنفيذ أولية.

مسائل أخرى

17- في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال، وافقت اللجنة على ضرورة مناقشة التعارض الذي حدث مؤخراً في تحديد مواعيد الاجتماعات عندما عُقدت الدورة الثالثة والخمسون للجنة في وقت واحد مع اجتماع الهيئات الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على أن تجري المناقشة رسميا بين إدارة الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة لتجنب تكرر هذا النوع من التداخل مستقبلا. وأخيرا ذكّر الرئيس بأن اللجنة ستعقد اجتماعاً غير رسمي في 5 ديسمبر/كانون الأول لمناقشة الدليل الجديد للتقييم قبل أن يأخذ شكله النهائي وقبل أن يعمم في 2009.